

Distr.: General
21 September 2000
Arabic
Original: French

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الخامسة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والخمسون
البند ١١٤ (ب) من جدول الأعمال
مسائل حقوق الإنسان: مسائل حقوق الإنسان،
بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي
بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

رسالة مؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم البيان الذي أصدرته رئاسة الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد
الأوروبي في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بشأن تيمور الغربية.

وسأغدو ممتنا لو عملتم على توزيع نص هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من
وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١١٤ (ب) من جدول الأعمال ووثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جان دافيد لوفيت

الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

مرفق الرسالة المؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ والموجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

بيان أصدرته رئاسة الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي في ٧ أيلول/سبتمبر
٢٠٠٠ بشأن تيمور الغربية

يدين الاتحاد الأوروبي بكل حزم العدوان الذي تم شنه في ٦ أيلول/سبتمبر على فريق تابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تيمور الغربية وأسفر عن مقتل ثلاثة من موظفيها بصورة مأساوية. ويشجب الاتحاد حالة عدم الأمان السائدة حاليا في تيمور الغربية والتي تؤثر أيضا على الأمن في تيمور الشرقية وتجبر الأمم المتحدة على قطع المعونة الإنسانية المقدمة إلى اللاجئين واتخاذ تدابير لسحب الموظفين الدوليين وجزء من الموظفين المحليين.

ويطالب الاتحاد الأوروبي بأن تقوم السلطات الإندونيسية على وجه الاستعجال بإلقاء القبض على مرتكبي هذا الاعتداء ومحاکمتهم، ووضع حد للأنشطة المزعزعة للاستقرار التي تضطلع بها الميليشيات، وضمان سلامة اللاجئين وكذلك سلامة موظفي المعونة الإنسانية والموظفين الدوليين في تيمور الغربية كيما يتسنى لهم استئناف أنشطتهم على وجه السرعة. ويشير الاتحاد الأوروبي إلى الضرورة العاجلة لإيجاد تسوية في أبكر فرصة لمسألة اللاجئين الموجودين حاليا في تيمور الغربية.

وتؤيد بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي وكذلك تركيا وقبرص ومالطة التي هي أيضا بلدان منتسبة والبلدان الأعضاء في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة التي هي أعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية ما جاء في هذا البيان.